مصادر أكدت لـ الصباح أن أحداها تشكيل حكومة جديدة

سيناريوهات ثلاثة للخروج من أزمة «اعتصام النواب»

حل مجلس الأمة والعودة إلى صناديق الاقتراع أحد الحلول المطروحة في الوقت الحالي

النواب المعتصمون : مستمرون في اعتصامنا حتى تتحقق مطالبنا الدستورية المشروعة

الميوزري : العابثون بالدستور سيطروا على القرار فنشروا الفساد وعبثوا بأموال الشعب

في الوقت الذي دخل فيه اليوم اعتصام النواب يومه الخامس ، أكدت مصادر مطلعة لـ«الصباح» أن حل الأزمة الحالية سيكون قريبا جدا ، مبينة أن الحل لن يخرج عن 3 سيناريوهات .

وأردفت أن السيناريو الأول هو تكليف رئيس وزراء جديد بتشكيل حكومة جديدة ، أما السيناريو الآخر فهو حل مجلس الأمة ، والعودة إلى صناديق الاقتراع ، مع تشكيل حكومة جديدة برئيس جديد، مشيرة إلى أن الحل الثالث يتمثل في تهدئة الأمور ، ودراسة المطالب النيابية.

وأصدر النواب المعتصمون بيانا أكدوا فيه مواصلة الاعتصام حتى تحقيق مطالبهم .

وأعلنوا أنهم «بإذن الله مستمرون مجددين نشر البيان الذي صدر في اليوم الأول للاعتصام، والذي طالبوا فيه بالاحتكام إلى للخيارات الدستورية والمادة 102 خصوصاً.

من جهته قال النائب شعيب المويزري عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» : العابثين بالدستور سيطروا على القرار فنشروا الفساد وعبثوا بأموال الشعب .. دمروا التعليم والصحة وعطلوا حصول آلاف الكويتيين على بيت يأويهم واغرقوا نصف الشعب بالديون

النواب المعتصمون في صورة جماعية

حضوركم اعتصام الدواوين يزعج كل «الفاسدين».

من جهته قال النائب السابق د. يوسف الزلزلة: من الواقع السياسي الذي نعيشه في الكويت فإن حل مجلس الأمة قادم لا محالة لأنه لا يوجد أي مخرج آخر لحل الأزمات السياسية المتلاحقة ..الحل والدعوة للانتخابات إنقاذاً للكويت وخروجاً من الشلل الذي عم البلاد.

من ناحيته قال النائب الدكتور عبدالله الطريجي «إن استخدام شعار الدفاع عن الدستور من أجل مآرب شخصية لا يكون بالتحريض على فئات من الشعب الكويتي وإثارة النعرات واستخدام مفردات لا تليق بمن يمثل الأمة»، مؤكدا «إنما يكون الأمر بالوسائل الديمقراطية واحترام جميع الآراء، والنأي بالدستور عن الصراعات السياسية حتى لا ينقاد مجتمعنا إلى الفوضى والمجهول!».

على صعيد متصل أكد الاتحاد العام لعمال الكويت واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات واتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي ضرورة التمسك بدستور الكويت الذي أثبت على مدى أكثر من 60 سنة بأنه كان ولا يزال صمام الأمان والمرجعية الآمنة.

الزلزلة : الواقع السياسي الذي نعيشه في الكويت يؤكد أن حل مجلس الأمة قادم لا محالة

الطريجي : استخدام شعار الدفاع عن الدستور من أجل مآرب شخصية لا يكون بالتحريض على فئات من الشعب

الاتحادات العمالية تؤيد الاعتصام النيابي: الدستور صمام الأمان والمرجعية الآمنة

وأضافوا في بيان مشترك إلى المشهد السياسي وما آلت إليه الأوضاع السياسية من شلل تام وجمود انعكس سلبا على الحياة النيابية بشكل خاص والحياة العامة بشكل عام ما أدى إلى حالة تذمر شعبي غير مسبوقة.

كما أشار البيان إلى أن التجاوزات على الدستور التي شهدناها بكل أسف طوال العامين الماضيين وصلت إلى مرحلة خطيرة لا يمكن السكوت عنها وهو ما يدعو إلى ضرورة التزام جميع الأطراف بمواده وروحه التزاما مبدئيا ثابتا بدءا من أعضاء السلطة التنفيذية والجهات الحكومية كافة وصولا إلى أعضاء السلطة التشريعية جميعا.

وأشاد البيان بكل الخطوات التي تعبر عن الاحتجاج السلمي بما فيها حق النواب في الاعتصام باعتبارها خطوة حضارية راقية، متطلعا إلى انتهاء الأزمة السياسية الراهنة في أطار دستوري مع الأخذ بالاعتبار أهمية المصالحة الوطنية وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد قائمة على التعاون والتآخي بما سيؤدي إلى تجاوز مرحلة الجمود والتراجع الذي تعيشه الدولة إلى الانطلاق نحو التنمية وتحقيق نهضة شاملة تحت قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد.

عبدالله الطريجي

مجلس الأمة

تقديم اقتراح واحد برغبة بشأن وقف خصم «بدل الخفارة» للأطباء خلال التمتع بالإجازة الدورية

المضف أكثر الوزراء تلقياً للاستفسارات بـ12 سؤالا خلال الأسبوع المنصرم

شمل الحصاد الرقابي والتشريعي في مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي «من 11 يونيو 2022 إلى 16 يونيو 2022» توجيه 15 نائبا 73 سؤالاً من مجلس الأمة إلى 15 وزيرا، وجاء وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أكثر الوزراء تلقيا للأسئلة بـ 12 سؤالا ثم وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بـ 8 أسئلة، وتقديم اقتراح واحد برغبة بشأن وقف خصم «بدل الخفارة» للأطباء خلال التمتع بالإجازة الدورية، وفيما يلي التفاصيل:

الاقتراحات برغبة

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة بشأن وقف خصم «بدل الخفارة» للأطباء خلال التمتع بالإجازة الدورية.

الأسئلة البرلمانية

خلال الأسبوع الماضي تلقى الوزراء 73 سؤالا من 15 نائبا إلى جميع الوزراء «15وزيرا»، حيث وجه النائب مهلهل المضف 39 سؤالا إلى جميع الوزراء، وقدم النائب أحمد الحمد 10 أسئلة إلى 5 وزراء، ووجه النائب أسامة المناور 6 أسئلة إلى 5 وزراء، كما وجه النائب د. حمد المطر 3 أسئلة إلى وزراء الاتصالات والإسكان والتعليم العالي.

ووجه النواب بدر الحميدي وحمدان العازمي و د. بدر الملا وفايز الجمهور سؤالين لكل منهم، كما وجه النواب د. عبد العزيز الصقعبي ومحمد براك المطير وحمود العازمي ومهند الساير وثامر السويط وعبد الله المضف وأسامة الشاهين سؤالا واحدا إلى كل منهم.

وجاء وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، أكثر الوزراء تلقيا للأسئلة بـ 12 سؤالا أبرزها آلية صرف مكافأة نهاية الاستحقاق لمن تجاوز عمله الثلاثين عاما، ومواعيد تعيين المدرسين الكويتيين وغير الكويتيين، والسياسة العامة بشأن عملية التكويت لجميع الوظائف الخاصة بالكليات، وترتيب جامعة الكويت بين الجامعات العالمية، والأبحاث الممولة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وخطة الوزارة في تسكين التخصصات الدراسية للسنة الدراسية المقبلة 2022/2023 ، ووقف ابتعاث أطباء الأسنان إلى الدول العربية.

كما جاء وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، في الترتيب الثاني بـ 8 أسئلة عن أسباب حجب ميزانية جمعية أعضاء هيئة التدريس، والهيكل التنظيمي والإداري للجهاز الفني لبرامج التخصيص، ونسبة التكويت في شركة طيران الخطوط الجوية الكويتية، ومناقصة استئجار سيارات بقيمة نصف مليون دينار وعقود المستودعات التي تستأجرها الإدارة العامة للجمارك.

وتلقى وزير الصحة د. خالد السعيد، 7 أسئلة عن عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد منذ إعلان وزارة الصحة التوقف عن نشر الإحصائيات، ومهام إدارة تفتيش الأدوية التابعة لقطاع الرقابة الدوائية، ونسبة الإصابة بالالتهاب البشري الحليمي في دولة الكويت مقرونة بالفئات العمرية وأعداد المواليد في المستشفيات الحكومية من الجنسيات الوافدة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وسأل النواب وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان، 6 أسئلة بشأن قائمة المنتجات البلاستيكية ومشتقاتها المستوردة من الخارج، والمهام والخدمات التي تقدمها إدارات الهيئة العامة للصناعة في منطقة الشعيبة، وعدد غير الكويتيين العاملين في الوزارات والجهات التابعة لهم، وضبط أسعار السلع الغذائية، والإجراءات المتخذة لضمان عدم دخول مواد أو بضائع الكيان الصهيوني إلى البلاد.

ووجه النواب 5 أسئلة إلى وزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، عن المؤسسات أو المنظمات الدولية التي تقيم مطار الكويت الدولي، والمخوّل بإبرام العقود بالطيران المدني وإصدار قرارات إعفاء المستثمرين من دفع المستحقات، وضوابط تركيب أبراج الاتصالات في الأماكن العامة والخاصة، وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية في وزاراتها والجهات التابعة لهم.

وقُدم إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة جمال الجلاوي، 5 أسئلة عن عدد الوافدين الذين انتهت خدماتهم، ثم أعيد تعيينهم مرة أخرى بعقود جديدة، والنسبة المئوية لعملية التكويت في وزاراتهم والجهات التابعة لها، وبشأن المراسلات التي وردت إلى ديوان الخدمة المدنية من الوزارات والهيئات والمؤسسات.

وتلقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. محمد الفارس، 5 أسئلة عن العاملين غير الكويتيين في مجالس إدارات الشركات النفطية التابعة، وعدد مستشاري الوزراء المنتدبين من الإدارة العامة للفتوى والتشريع وكشف تفصيلي يتضمن أسماء جميع المستشارين غير الكويتيين في الجهات التابعة لهم.

وسأل النواب وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر، 5 أسئلة بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية في وزاراتهم والجهات التابعة لهم، وأسباب عدم تنفيذ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمشاريع وطنية داخل البلاد، وشراء عقارات خارج الكويت، وطلب رفع سن انتهاء الخدمة لمنصب نائب وزير الخارجية إلى سن أعلى مما هو وارد في قانون الخدمة المدنية.

وقدم إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف، 5 أسئلة بشأن الشروط والاستثناءات الممنوحة لإدارات الهجرة، وقواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية في وزاراتهم والجهات التابعة لها، وتعرض مواطن للتعذيب داخل مخفر ضاحية صباح السالم، والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية «البدون».

الحصاد الرقابي والتشريعي

الفارس رداً على الحمد : تأهيل تربة المصفاة الرابعة مرّ بمراحل عدة منها سحب الرمال وإزالة العوائق

محمد الفارس

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الدكتور محمد الفارس ردا على النائب أحمد الحمد بخصوص مناقصة تأهيل تربة المصفاة الرابعة ودعوة الشركة العالمية للتأهيل بأن التكلفة الإجمالية لعقد معالجة التربة وتهيئة أرض مشروع مصفاة الزور بلغت 186،405،000 د.ك، وبلغت المساحة الكلية للأعمال 13،564،358 متراً مربعاً.

ورداً على المراحل التي تضمنتها عمليات تأهيل التربة والوقت الذي استغرقه تنفيذ تلك المراحل، فقد كان الرد بأن عمليات تأهيل التربة تمت عن طريق مراحل عدة وهي مسح المناطق المقترحة لسحب الرمال من الخليج العربي بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة، وإزالة كافة العوائق في منطقة مشروع مصفاة الزور، واستخدام عدة معدات بحرية لسحب الرمال من قاع البحر بناءً على الدراسات الجيوتقنية والمسح البحري، وتمديد شبكة أنابيب لضخ الرمال من البحر لموقع المشروع، وتركيب معدات متابعة وفحص ومتابعة حول مناطق سحب الرمال ومنطقة المشروع، ورفع مستوى التربة في أرض المصفاة، ومعالجة التربة عن طريق تقنيات جيوتقنية لتحقيق المستوى المطلوب لقوة التربة، بالإضافة إلى فحص التربة بعد عمليات المعالجة للتأكد من قوتها بعد المعالجة.

وبين الرد بأن فترة تنفيذ الأعمال تعاقدياً هي 900 يوماً، بينما استغرق تنفيذ الأعمال مدة 874 يوماً.

أما بخصوص السؤال عن كمية الرمال التي جلبت إلى الموقع، وفيما إذا تم استخدام الضغط الديناميكي« Dyna–ic Compaction» باعتبار أن الأرض «صبخة»، فقد جاء الرد بأن كمية الرمال التي تم إحضارها إلى الموقع بلغت نحو 60 مليون متراً مكعباً، سحبت من قاع البحر باستخدام أكثر من تقنية لمعالجة التربة ورفع منسوب الأرض بناء على الدراسات الجيوتقنية مثل تقنية الضغط الديناميكي وتقنية الضغط باستخدام المعدات الدوارة وتقنية الإحلال والضغط الديناميكي.

ورداً على اكتفاء الوزارة بمناقصة واحدة لمعالجة التربة، فقد جاء الرد بأنه تم الاكتفاء بمناقصة واحدة لمعالجة التربة «علماً بأنه تم طرح مناقصة معالجة التربة عن طريق لجنة المناقصات المركزية وتم استلام العطاءات من شركات عالمية مؤهلة مختصة بسحب الرمال واستصلاح التربة وتمت ترسية الأعمال للمقاول المطابق للشروط والمواصفات بناء على موافقة لجنة المناقصات المركزية».

وعن القيمة التقديرية لكل مناقصة والقيمة الإجمالية لمناقصات معالجة التربة أفاد الفارس بأن القيمة التقديرية لمناقصة معالجة التربة وتهيئة أرض مشروع مصفاة الزور بلغت 225،000،000 د. ك، وأنه تمت ترسية العقد بقيمة إجمالية بلغت 186،405،000 د.ك.